

منظمة: القمع المستمر وغياب المجتمع المدني يعيق التقدم في السعودية



التغيير

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدولية إن القمع المستمر وغياب المجتمع المدني داخل المملكة يشكلان عقبات رئيسية أمام إحراز التطور والتقدم في المملكة.

وأبرزت المنظمة أن قمع المجتمع المدني المستقل والأصوات الناقدة التي يمكن أن تقدم ردود فعل موضوعية تقلل من فرص نجاح جهود الإصلاح التي أعلنت عنها المملكة مؤخراً.

وأشارت إلى أن إفراج السلطات في المملكة عن بعض المعارضين والنشطاء المحتجزين ظلماً.

بمن فيهم الناشطتان في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول ونوف عبد العزيز.

”إلا أنهم ما زلن يخضعن لقيود تعيق قدرتهن على التحدث علنا دون خوف من الانتقام“.

وأكدت أن هناك رجال دين بارزون ومثقفون وأكاديميون ونشطاء حقوقيون معتقلون منذ 2017 خلف القضبان.

وتابعت: يظهر استهداف السلطات التعسفي والمسيء للمعارضين والناشطين وغياب المحاسبة التام للمسؤولين عن الاعتقالات والتعذيب أن سيادة القانون في المملكة ضعيفة وأن القيادة في المملكة تقوضها متى شاءت.

إصلاحات مزعومة

وقال نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش مايكل بيچ: الإعلان عن الإصلاحات لا يوقف قمع السلطات بلا قيود للنشاط المدني، والذي يقوض هذه الإجراءات بشكل أساسي.

وأضاف بيچ أنه عندما تعاقب الحكومة بوحشية المواطنين والمقيمين الذين يجرؤون على تقديم ملاحظات نقدية صادقة، لا يمكنها أن تدور بشكل موثوق حول الإصلاحات المقترحة باعتبارها جهودًا حقيقية لتحسين حياة الناس.

وفي 8 فبراير، أعلن محمد بن سلمان عن خطط لإدخال تغييرات مهمة على النظام القضائي في المملكة.

بما في ذلك إصدار قانون الأحوال الشخصية (أو قانون الأسرة). في غياب قانون الأسرة المدون الذي يفى بالمعايير الدولية.

وتواجه النساء في المملكة التمييز في الزواج والطلاق والقرارات المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك حضانة الأطفال والميراث.

ولم تنشر بعد تفاصيل عملية الصياغة وليس من الواضح متى يُتوقع الانتهاء من القانون ودخوله حيز التنفيذ.

وهناك مخاوف جدية من أنه بدون المشاركة الفعالة للمدافعين عن حقوق المرأة يمكن ببساطة تقنين التمييز في الممارسة في القانون.

وأكدت المنظمة الدولية أن حقوق المرأة ومشاركة المجتمع المدني أمان حاسمان لضمان اعتماد قوانين تقدمية ولزيادة الوعي بهذه القوانين والامتثال لها .

حقوق المرأة

في عام 2019، أدخلت المملكة إصلاحات مهمة في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك رفع قيود السفر والسماح للمرأة بالقيادة وتسجيل ولادة أطفالها .

وتوفير حماية جديدة ضد التمييز الوظيفي والتحرش الجنسي.

ولكن حتى مع الإعلان عن هذه الإصلاحات ، ظلت الناشطات اللواتي دافعن عنها قيد المحاكمة أو الاحتجاز.

ومنذ ذلك الحين تم الإفراج المؤقت عن الأغلبية أو إدانتهم وإطلاق سراحهم بشروط.

لكن نسيم السادة وسمر بدوي، الناشطات البارزات في مجال حقوق المرأة اللذان اعتقلا خلال حملة 2018، ما زالا وراء القضبان.

كما أن الإصلاحات التي تم إدخالها غير مكتملة.

لا تزال النساء في المملكة بحاجة إلى موافقة ولي الأمر للزواج، أو إطلاق سراحهن من السجن، أو الحصول على رعاية صحية جنسية وإنجابية معينة.

ولا يزال بإمكان الرجال رفع دعاوى ضد بناتهم أو زوجاتهم أو قريباتهم بتهمة "العصيان" ، مما قد يؤدي إلى إعادتهم قسراً إلى منزل ولي أمرهم أو سجنهم.

إصلاحات رعاية العمل

وأعلنت السلطات في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، عن إصلاحات لنظام الكفالة سيئ السمعة.

الذي يربط الوضع القانوني لملايين العمال المهاجرين بالكفلاء الأفراد ، ويسهل سوء المعاملة والاستغلال

، بما في ذلك العمل الجبري.

وبحسب ما ورد ستسمح الإصلاحات المحدودة للعامل المهاجر بتغيير صاحب العمل في ظل بعض الظروف وإلغاء شرط الحصول على إذن من أصحاب العمل - تصريح الخروج - لمغادرة البلاد.

تم الإعلان عن القليل من التفاصيل، لكن الإصلاحات ستبدأ في مارس 2021.

لا تزال المملكة تمنع النقابات العمالية والإضرابات.

ولم تتشاور السلطات مع مجموعات العمال المهاجرين بشأن هذه الإصلاحات القادمة.

كما تم استبعاد 3.7 مليون عامل منزلي مستبعدين من قانون العمل من هذه التغييرات المتواضعة. يواجه العديد من الانتهاكات.